ويجيب: «لو حدث في شيكاغو ما حدث في كريات اربع، لوقف الجميع، وعلى رأسهم رئيس الحكومة، ضد الاجرام العنصري، ولاتصل رئيس الحكومة بالبيت الابيض مطالباً بالغاء القرار المخزي». ويضيف ناعور: «لكن القرار المخزي صدر في اسرائيل وليس في شيكاغو، والمحكوم عليهم بالطرد وسلب مصدر رزقهم هم عرب وليسوا يهوداً، لذا فان المسؤولين لم يحركوا ساكناً منتظرين موقف المستشار القضائي للحكومة حول هذا الموضوع» (**يديعوت احرونوت**، ٢٤/٧/١٩٨٥).

وعلق الصحفي يهودا ليطاني على الاتفاق قائلاً: «يسعى بعض المسؤولين في كريات اربع، قسم منهم سراً، والآخر علانية، الى تحويل مدينة الخليل الى مدينة فيها اكثرية يهودية، مما سيؤدي، بالضرورة، الى فرض القيود على العرب في الخليل، والى مزيد من مصادرة الاراضي والاستيلاء على البيوت، والى ارغام البعض على ترك المدينة» (**هآرتس**، ٢٥/٧/١٩٨٥). وهاجم ليطاني حزب العمل بشكل مبطن، حيث قال: «اولئك الذين يدينون كهانا حالياً هم، بالذات، الذين كانوا قد بدأوا بالاعمال التي يدينونها الآن، اذ يحبذون تنفيذ ذلك سراً، رغبة منهم في الظهور بصورة مختلفة، اكثر انسانية ولطفاً، عبر وسائل الاعلام على الاقل» (**المصدر نفسه**).

اما صحيفة معاريف (٢٢/٧/١٩٨٥)، فقد سألت دون ان تجيب على ماذا كنا سنفعل لو قررت بلدية الناصرة منع اليهود من الدخول الى منطقة اختصاصها ايام الجمعة، واقالت اليهود العاملين فيها؟

لقد دفعت ردود الفعل العنيفة ضد الاتفاق المستشار القضائي للحكومة البروفسور اسحق زامير، الى الاسراع في ابداء رأيه بالاتفاق عبر رسالة بعث بها الى رئيس الحكومة شمعون بيرس، اوضح فيها ان البند الخامس هو وصمة عار ليس لكريات اربع فحسب بل للجهاز السلطوي في اسرائيل ايضاً. واكد زامير في رسالته ان العنصرية في البند الخامس تخل بمبدأ المساواة امام القانون، وتشكل خطراً على الجهاز القضائي وعلى التقاليد الاجتماعية والسلطة الديمقراطية في اسرائيل. واستطرد قائلاً ان البند الخامس في الاتفاق ليس قانونياً ويتناقض والصالح العام، لذا فهو يعتبر لاغياً، وبامكان قائد الضفة الغربية ان يحل المجلس اذا طبق مجلس كريات اربع البند الخامس، بعد تحذير مسبق (**عل همشمار**، ٣١/٧/١٩٨٥).

وقرر اعضاء المجلس الائتلافي، على ضوء ما جاء في الرسالة التي بعث بها المستشار القضائي للحكومة، الى رئيس الحكومة، الغاء البند الخامس في الاتفاق. واعلن الياكيم هعتسني، احد اعضاء الائتلاف، ان الائتلاف يعتبر البند الخامس لاغياً منذ ان ابدى المستشار القضائي للحكومة، البروفسور اسحق زامير، برأيه حول هذا الاتفاق (**هاتسوفيه**، ١/٨/١٩٨٥).

ولتأكيد ذلك، بعث رئيس المجلس المحلي في كريات اربع شالوم فاخ ونائبه رامي زايت رسالة الى المستشار القضائي للحكومة يبلغانه فيها بالغاء البند اياه (**دافار**، ١٥/٨/١٩٨٥). ولا يعني الغاء هذا البند، بالطبع، عدول مجلس كريات اربع عن انتهاج سياسة عنصرية تجاه العرب، بل ان ذلك سيتم بطرق اكثر هدوءاً.

خليل السعدي